



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

تقييم نظام الرقابة الداخلية

(دراسة ميدانية في مصرف الرافدين / فرع القاسم)

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس العلوم المالية

والمصرفية

من قبل الطالب

احمد حيدر هادي

بإشراف

د. بتول مطر عبادي

٢٠١٦ م

١٤٣٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اجْعُلْنِي عَلَى خَرَائِطِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِظٌ عَلَيْمٌ

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف الآية (٥٥)

الإهداع

إلى الرسول الأعظم ، خير البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه
والله وسلام

إلى بلد الراقدین رمز الخير والآباء وطنیي العبیب العرّاق
إلى الذين سقوا بدمائهم ارض الوطن شهداءنا الابرار
إلى من ضموا بدمائهم فی سبیل الوطن

إلى نبع المحبة والعطاء ** ابی

إلى ينبع العنان ** امی

إلى كل ذوي النفوس الطيبة ، و العقول الراجحة

إلى كل من سلك طریقاً یلتکم به علمأً

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هنا

مع كل العزّ والوفاء

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتحقق بفضله المقاصد

والغایات :

أتقدم بكل عبارات الشكر والعرفان والامتنان لأستاذي الفاضل
الدكتورة (بتوسط مطر عبادة) لتفضليها بالأشراف على هذا
العمل ؛ ولهم بذلك من جهد متواصل وتوجيه مستمر وعطاء
علمي لا ينضج :

كما اوجه شكري إلى كل الأساتذة الكرام الذين ساهموا على تعليمي
من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية والى اخوتي واخواتي والى كل
من ساعدي في إنجاز هذا البحث من اوله إلى اخره :

الباحث

المقدمة

تميز مصرف الرافدين تشعب الانشطة واتساع نطاق أعماله ولاسيما السنوات الأخيرة وذلك استجابة للتغيرات الاقتصادية الاجتماعية في في القطر الذي تحتام عليه القيام بالدور مهمًا في الحياة الاقتصادية مؤسسات الدولة وشرائح المجتمع المختلفة بهدف إعادة إقراضها من يحتاجها من القطاعات الاقتصادية المختلفة (العام ،الخاص ، والمختلط) بهدف تحقيق على المردود الاقتصادي الاستثمار هذه الأموال.

وبعبارة أخرى فان مصرف الرافدين مسؤولا عن تحقيق أهداف المجتمع في أفضل استخدام الموارد المالية المتاحة الهدف العام الدولة عدم افتتاعة بكافأة النظام المصرفي الحالي لعدم القيام بدورة في تشيط الاقتصاد العراقي كما أكد ذلك متخصصون تعبة الادخارات عدة مصدر غير مهم في تمويل المشاريع التنموية وكذلك عدم استخدام المصرف للتكنولوجيا الحديثة التي تفيد في حفظ المعلومات والدقة انجاز المعاملات وكفاء عالية في نظم المعلومات واتخاذ القرار الصائب ولكي تضمن ادارة المصرف الى سلامة العمل المصرفي وانسيابيته وانتظامه في اتجاه تحقيق الأهداف

منهجية البحث

يتخذ هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي و يعتمد الباحث في بحثه اسلوبين للدراسة هما :

أ - اسلوب الدراسة النظرية : و يتضمن هذا الاسلوب العرض النظري الذي استمد من الدراسات السابقة في هذا الجانب و المصادر المختلفة التي تناولتها و ذلك تمشية مع الاهداف . و قد اعتمد الباحث في هذا الصدد على المراجع العلمية العربية .

ب - اسلوب الدراسة الميدانية : لقد احتل موضوع الرقابة الداخلية اهمية كبيرة في الادب المحاسبي و الاداري على حد سواء و لاسيما بالنسبة لما مطبق في المنشآت الانتاجية و الخدمية فيما يتعلق بدراسة نظام الرقابة الداخلية و بحثها في المصرف ، فلم يؤول الاهمية المناسبة في مجال البحث العلمي المحاسبي ، و ظلت المكتبات العراقية فقيرة بمثل هذه الدراسات الميدانية . لذا يجب ضرورة ربط البحوث العلمية بالميدان العملي ، فقد تم اختيار عينة هي فرع مصرف الرافدين / فرع القاسم

مشكلة البحث

الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على أهم المعايير الدولية المتعلقة بالمراجعة الداخلية والتحقق من مدى تطبيقها في البنوك. وبالرغم من الأهمية البالغة للدور الذي يلعبه التقييم الداخلي في البنوك العراقية إلا إن القوانين والأنظمة العراقية المعتمدة بها "قانون البنوك العراقية وتعليمات ومذكرات البنك المركزي العراقي" لم تتطرق إلى التدقيق الداخلي، ولم تطرق أيضاً لوضع معايير وقواعد للأداء المهني محلياً لهذه الوظيفة، وهذا قد يؤدي إلى عدم تجانس في تطبيق الإجراءات، وبالتالي اختلاف في نتائج الأعمال.

وحيث أن المدقق الداخلي يعمل في مصارف ذات أهداف وأحجام وتنظيمات مختلفة وأيضاً مجموعة القوانين التي قد تختلف من بلد لآخر وهذا الاختلاف في بيئة العمل قد يؤثر على إنتاجية وطبيعة عمل المدقق والمقيم الداخلي.

أهداف البحث

تتلخص أهداف الرقابة عامة فيما يلي :

- ١- حماية الصالح العام : وهي محور الرقابة، وذلك بمراقبة النشاطات وسير العمل وخططه وبرامجه في شكل متكافئ يحدد الأهداف المرجوة والكشف عن الانحرافات والمخالفات وتحديد المسئولية الإدارية .
- ٢- توجيه القيادة الإدارية والسلطة و المسئولية إلى التدخل السريع لحماية الصالح العام ، واتخاذ مايلزم من قرارات مناسبة لتصحيح الأخطاء من أجل الأهداف .

٣- يحتمل إن تكشف العملية الرقابية عن عناصر وظيفية أسهمت في منع الانحراف أو تقليل الأخطاء وهذا يؤدي إلى مكافأة هذه العناصر وتجهيزها معنوياً ومادياً .

أسلوب البحث

لقد احتل موضوع الرقابة الداخلية أهمية كبيرة في الأدب المحاسبي الإداري على حد سواء لاسيما بالنسبة لما طبق في المنشآت الإنتاجية الخدمية أما فيما يتعلق بدراسة الرقابة الداخلية وبحثه في المصارف فلم يُؤول أهمية في مجال البحث العلمي المحاسبي في العراق .

المحتوى

الصفحة	الموضوع
-	العنوان
١	الأية
ب	الإهداء
ج	الشكر و التقدير
١	المقدمة
٢	منهجية البحث
٣	مشكلة البحث
٤	اهداف البحث
٩ - ٥	<p>الفصل الاول : الاطار النظري</p> <p>المبحث الاول : تعريف الرقابة الداخلية</p> <ul style="list-style-type: none"> ١ - الاهداف الاساسية ٢ - اهداف و تقييم الرقابة الداخلية ٣ - انواع الرقابة الداخلية
١١ - ١٠	المبحث الثاني : عناصر نظام الرقابة الداخلية
١٦ - ١٢	<p>الفصل الثاني : الاطار العملي</p> <p>المبحث الاول : اهداف تقييم نظام الرقابة الداخلية</p> <p>طرق تقييم الرقابة الداخلية</p>
٢١ - ١٧	<p>المبحث الثاني : نبذة مختصرة عن مصرف الرافدين</p> <p>/ فرع القاسم مع هيكله التنظيمي</p>
٢٥ - ٢٢	الفصل الثالث : الاستنتاجات و التوصيات
٢٦	المصادر و المراجع

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول

تعريف الرقابة الداخلية

تتضمن الخطة التنظيمية و كل ما يرتبط به من وسائل و مقاييس مستخدمة داخل المنشأة لغرض حماية اصول المنشأة و اختيار دقة البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر و تحقيق الكفاية الانتاجية و السير بموجب السياسات الادارية الموضوعة في المصادر.

و هي مجموعة من الوسائل التي تتبناها الإدارة لاستغلال موارد المنشأة بما يكفيها وحميتها من سوء الاستخدام وضمان دقة القيود الحسابية وسلامة توجيهها للتنفيذ و إن العمليات الجارية بصورة منسقة بموجب البيانات الادارية المرسومة بما يحقق أكبر قدر من الكفاية الانتاجية^(١)

^(١) - عبد الفتاح الصحن / مبادئ أسس المراجعة علمًا وعانياً، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ١٢٣ .

والخطيط الكافي للمستقبل وظيفة تقسيم مستقبل المنشأة داخل تنظيم معين لغرض فحص و تقييم الأنشطة والتي يقوم بها هذا التنظيم وتهدف إلى المراجعة الداخلية إلى مساعدة الإفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات، وبدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل وتقييم التوصيات المشار إليها في المعلومات التي تتعلق بها الأنشطة التي تم مراجعتها .

وهذا يعني إن الاعتبار لا يجب تطبيق بعض الاجراءات الباقية في المصرف نظرا على مدى نظام الرقابة الداخلية مثل ترصيد حسابات الأستاذ العام ومطابقة الحسابات الاجمالية مع مجموع الحسابات^(١) .

١- أهدافها الأساسية

ترتبط بها والتي يمكن أن تؤدي إلى المعايير منسقة ويصف هذا النظام المتكامل الطبيعي بوظيفة حدود المراجعة الداخلية وترجع أهمية بوجود مثل هذا الإطار الفكري إلى ضرورة وجود معايير تحكم ممارسة العملية المهنية لمهمة المراجعة الداخلية ومن الطبيعي أن تكون هذه المعايير مفيدة وتحقق الفرق منها فإنها يجب أن يبني على هيكل واضح من الأهداف والمبادئ يؤدي إلى وجود مثل هذا الإطار الفكري إلى توفير مربع يمكن الاستناد إليه لقياس جودة أداء أقسام المراجع الداخلية

^١ - عبد الفتاح الصحن ، مصدر سابق ، سنة الطبع ٢٠٠٦ ، ص ٢٤٠

ويشمل الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية في توفير تقييم للجوانب الرقابية في التنظيم بما يساعد الإدارة في أداء وظائفها وتعتبر المخاطرة التنبئية للأنشطة المختلفة في العامل الأساسي الذي يؤثر في توجيهه وظيفة المراجعة الداخلية ويوفر الاستقلال النسبي من الوظائف الأخرى داخل التنظيم للمراجعة الداخلية الموضوعية والوصف الوظيفي اللازمين لأداء مسؤولياتهم بفعالية^(١).

أهداف تقييم الرقابة الداخلية

إن محاولة الرقيب القيام برقابة تفصيلية بعملية باهضه ومكلفة لوجود رقابة داخلية في المصرف وأصبح من الغير ضروري إجراء رقابة تفصيلية شاملة إلا أنه أصبح من واجب الرقيب القيام بفحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية لغرض إن تكون رأي عن مدى كفايته وامكاناته للاعتماد عليه بقصد تحديد نوع وحجم الإجراءات التي ينبغي أدائها لكي يتمكن من يقيمها لمستوى أداء المصرف وإبداء رأي القوائم المالية لها.

وقاية المصرف من الغش والخطأ والخسائر والتبذير فإلى جانب توفير الحماية لنظام الرقابة الداخلية وتأمل أسباب المعلومات والبيانات إلى الإدارة العليا بدقة والتوفيق الزمني المطلوب والحد من احتمالات الخطأ المتوقعة في العمل والتأكد من التزام الموظفين بالخطط التنظيمية الإدارية المعتمدة من قبل المصرف رفع الكفاية الإنتاجية وان الالتزام بنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى التقليل من الكلفة والوقت والجهد المبذولين^(٢).

^(١)- نفس المصدر السابق، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

^(٢)- يوجد المصدر على الموقع ٢٠١٠ www.acconntiny.

أنواع الرقابة الداخلية

أنواع الرقابة

يقسم الباحثون الرقابة إلى عدة أنواع

أ- على أساس الزمن

١- رقابة قبلية//وقائية او تنبؤية//

وهي الوسائل و الإجراءات التي توضع قبل عملية التغيير فعلى سبيل المثال توضع بعض الأساليب الوقائية التي تمنع الاختلاس بخصوص مسائل الأموال وصرفها و توضع لجان من عدة أشخاص لهذا الغرض

٢- الرقابية الحالية // بعد التنفيذ//

وهي عملية الرقابية التي تتم إثناء عملية التنفيذ التخطيط إجراءات تقويمية من أجل الوقوف على الأخطاء وتحديدتها وبالتالي عدم تكرارها في المرات اللاحقة في المستقبل^(١).

٣- الرقابة النقدية // بعد التنفيذ

كل الإجراءات التي تتم بعد الإجراء عملية التنفيذ وهي إجراءات تقويمية من أجل الوقوف على الأخطاء وتحديدتها وبالتالي عدم تكرارها في المرات اللاحقة في المستقبل^(٢).

١- المصدر احمد صقر سنة (١٩٨٥) الرقابة متابعة وتقيم التصحيح / ص ٧٨

٢- الاموال العام (رقابة الأداء) ص ٦ يوجد الكتاب على الموقع "gorqe wwwsaime"

بـ- على أساس الجهة التي تقوم بالرقابة

١- رقابة داخلية

أي إن يكون هناك قسم أو شعبة ضمن الهيكل التنظيمي تقوم بعملية الرقابة ولهذا النوع إيجابيات وسلبيات تمثل نفس الإفراد في المصرف يقومون بعملية الرقابة إحساسات المسؤولية

٢- الرقابة خارجية

إن تقوم بالرقابة جهة خارج المصرف يستطيعون الوقوف على كافة المشاكل والانحراف في عمل المصرف حيث أن كل عملية وظيفة لها خصوصيات لا يعرفها على كافة الأوجه .

جـ- على أساس التنظيم .

١- الرقابة مفاجئة: وهي رقابة تعتمد عناصر لمواجهة من أجل اكتشاف الأخطاء من أجل جعل الإفراد يحسون بأنهم معرضون للمراقبة في أي لحظة

٢- الرقابة الدورية: تجري حسب الفترات متعاقبة بصورة دورية

٣- الرقابة المستمرة: وتجرى على طوال لخط من أجل دفع أي تجاوز عملية ملزمة لوظائف الإدارة الرقابة تدخل كافة الأنشطة^(١) .

^(١)- عبد الرحمن ، ١٩٩٦ ، «مبادئ الرقابة الإدارية» ، دار ظهران ، ص ١٤٥ - ١٥٠ .

المبحث الثاني

عناصر نظام الرقابة الداخلية

يحتل العنصر البشري أهمية كبيرة لدى المصرف حيث إن طبيعة العمل المعهود إليها يتميز بميزة خاصة تتمثل في فحص العمليات المصرفية لتأكد من سلامتها من الناحيتين الفنية والحسابية واستناد إلى ذلك فإن الفرد الموكلا إليهم هذا النوع من العمل يجب أن يكون على درجة كبيرة من إلمام بالعمليات المصرفية وكافة تفاصيله لكي يؤهلهم لهذا من الحكم على العمليات المصرفية المنفذة كما يجب أن يكون العنصر البشري المنفذ للرقابة الداخلية العام التام بتعليمات مصرفية التي تخص العمل المصرفي حيث يجب توفير بالصفات والمزايا والمؤهلات الشخصية والإدارية والعلمية والفنية فيهم^(١).

١- عبد المنعم محمود عبد المنعم / عيسى محمد / المراجع الأموال العامة والعلمية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

والتي منها ما يأتي:

- ١-الإمام الكافي بأغلب الإعمال المصرفية وأسلوب معالجته و تسلسل عمليات انحازة
- ٢- الكفاءة الإدارية الفنية لتقهم المسائل العلمية التي يتم مراقبتها
- ٣- الخبرة و الممارسة العلمية في التفتيش والتدقيق لمدة مناسبة
- ٤- الرقابة و الاستعداد للعمل حسب المقتضيات للمصلحة و مختلف الظروف
- ٥- الإمام الكافي بالأمور الحسابية والتنظيم المحاسبة والمالية و الفنية المطبقة
- ٦- التمتع بالشخصية القوية تتناسب المسؤولية الملقاة على عاتقه
- ٧- طيبة السمعة ويقوم بواجباته بأمانة وإخلاص
- ٨- علاقة بزملائه جيدة
- ٩- عدم إفشاء المعلومات والحفاظ على إسرار العمل
- ١٠- التمسك بأوقات الدوام وعدم تبديد الوقت
- ١١- عدم التدخل بالأمور اليومية للفروع كتوسيط لتمشية معاملات العملاء أو غير ذلك (١)

(١) - محمد نصر العوادي ،محمد توفيق محمد ،أحوال المراجعة الدار الصناف الطباعة

الفصل الثاني

الإطار العملي

المبحث الأول

نظراً لمعطيات العصر الحاضر واقتران ذلك بالتطور التكنولوجي فقد شهدت المصارف التجارية وضعها المصرفي والقطاع العام وتوسيعها في مجال نشاطها مما يستدعي إعادة النظر بين إن وأخر للوقوف على ايجابيات هذا النشاط وسلبياته ومن هنا تبرز أهمية وتقسم نظام الرقابة الداخلية للمصرف لذا بعدة من أهم العناصر التي تعتمد عليه دارة المصارف وتوضح الأهمية في ما يلي

١- تحتاج العملية الرقابية كالعملية إدارية إلى تقييم مستمر للأنشطة والإحداث حتى يمكن اتخاذ الاجراءات المصححة في الوقت المناسب

- ١- إن تقسيم أداء الإفراد وإحساسهم بالتقدير ولجهودهم يجعل لديهم الرقابة نحو الانجاز العملي وتنمية القدرة على الإبداع و مجموعة من الاجراءات والوسائل والتي تتبعها إدارة المنشأة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الموجودات والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية والإحصائيات ولتحقيق الكفاية الإنتاجية ^(١).

١- عباس الشافعي ،مراجعة الإدارية ودورها في التطبيق في نظام الإدارة والأهداف ، ١٩٧٩ ، القاهرة ص ١٧ .

ويمكن تحديد أهم وسائل تحقيق وظائف الرقابة الداخلية بما يلي:

١- الضبط الداخلي

ويقصد به تحديد إجراءات معينة تتبع الإنعام وتتنفيذ لعمليات القيد المتصلة بها بطريقة تلقائية ومستمرة.

٢- التدقيق الداخلي

ويقصد به وجود مجموعة معينة من موظفي المنشأة تقوم بتدقيق

٣- الرقابة عن طريق الميزانيات التخطيطية التكاليف لمعاييرية

الوسائل الفنية الأخرى مثل دراسة الوقت للحركة جودة الإنتاج^(١).

أهداف تقييم نظام الرقابة الداخلية

١- إن محاولة الرقيب القيام برقابة تفصيلية عملية ناهضة ومكلفة ، لوجود رقابة داخلية في المنشأة أصبح من غير الضروري إجراء رقابة تفصيلية شاملة ، إلا إن أصبح من واجب الرقيب القيام بفحص وتقدير نظام الرقابة الداخلية لغرض تكوين رأي عن مدى كفايته وإمكانية الاعتماد عليه بقصد تحديد نوع وحجم الإجراءات التي ينبغي أداؤها لكي يتمكن من تقييمه لمستوى أداء المنشأة وإبداء رأيه بالقوائم المالية لها

^(١)- نفس المصدر السابق، ص ١٨.

٢- وقاية المشاة من الغش والخطأ والتبذير فإلى جانب توفير الحماية على موجواداتها فإن نظم الرقابة الداخلية تومن انسياب المعلومات والبيانات إلى الإدارة العليا بدقة وبالتوقيت الزمني المطلوب والحد من احتمالات الخطاء المتوقع في العمل والتأكد من التزام الموظفين بالخطط التنظيمية والإدارة من قبل الإدارة .

٣- رفع الكفاية الإنتاجية إن الالتزام بنظم الرقابة الداخلية يؤدي إلى الإقلال من الكلفة والوقت والجهد المبذولين ^(١) .

طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

١- وسيلة الملخص ألتذكيري وهذا الملخص عبارة عن بيان عام بالطريقة والوسائل يتميز بها نظام سليم للضبط الداخلي ويستخدم في المنشآت الصغيرة وذات الطبيعة المتشابهة .
واهم مميزات هذا الملخص كونها تعطي قدر مناسب للهيئة بالتصريف في تقييم نظم الرقابة الداخلية وختصارا في الوقت والجهد المبذولين وعدم إعفاء أي نقطة من النقاط الرئيسية ويعاب على هذه الطريقة أنها لا تعطي للمراقب الإثبات الكتابي لما سيضمنه من ملاحظات حول النظام في تقريره ،ولا يستخدم إلا في المشاة ذات الطبيعة المتشابهة ،ولا تدع مجالا للرقيب في تطوير معلوماته إذا ما تضمنت تفاصيل كثيرة .

^١- محمد احمد عبد النبي / الرقابة المصرفية / الطبعة الاولى / ٢٠١٠ ، ص ٣٦ .

٢- وسيلة التقرير الوصفي

وفق هذه الطريقة يطلب إلى القائمين بعملية المسح تقديم تقرير خاص بشرح الإجراءات المتبعة في المشاة لكل عملية في العمليات مع وصف نظام الضبط وخط سير المستندات وينهي التقرير بنقاط الضعف الموجود في النظام ومحاسن النظام وتستخدم هذه الطريقة في المنشاة الصغيرة جداً والتي يكون عادة نظام الضبط الداخلي فيها محدد وبسيط^(١).

٣- وسيلة دارسة الفرائض التنظيمية

تم هذه الطريقة برسم الخريطة التنظيمية العامة للمنشأة وخرائط الدورات المستخدمة حيث تحضيرها بطريقة تفصيلية تشمل تحديد الإدارات والأقسام التابعة للمنشأة وأسماء الأشخاص المسؤولين ووظائفهم والإعمال التي يقومون بها بالإضافة إلى ضرورة الحصول على معلومات دقيقة للنظام المحاسبي والدورة المستندية لكل عملية من عمليات المنشأة يؤخذ على هذه الطريقة صعوبة رسم الخرائط واستنتاج نظم الضبط الداخلي من واقعها.

٤- وسيلة فحص النظام المحاسبي

تم دراسة كافة نظم الضبط الداخلي وفق هذه الطريقة عن طريق الحصول على قائمة بالدفاتر المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشائها وتدقيقها، وقائمة بأسماء الأشخاص المسؤولين عن الاحتفاظ بعهد الأحوال وقائمة تبين طبيعة المستندات المثبتة لحركة الأموال الواردة المنشأة

١- الدكتور احمد/ دور جامعة الإسكندرية/ ٢٠٠٥ /ص ١٧٣.

والصادرة منها دور تلك المستندات ويتم إجراء وظيفة أداء العمليات عن وظيفة الاحفاظ بالأموال وعن وظيفة المحاسبة عن العمليات والأصول بشكل يؤدي إلى التأكد من توفر نظام سليم للضبط الداخلي

٥-وسيلة الاستقصاءات النموذجية

وفق هذه الطريقة تحضر قائمة استقصاءات نموذجية تشمل الأنشطة المختلفة في المنشأة وعند الحصول على الإجابة يفصح عن مدى قوة أو ضعف نظام الضبط الداخلي ويجب إن تكون الأسئلة واضحة الإجابة مختصرة ويجب اختبار صحة الإجابات من قبل الرقيب بإجراء عدة عمليات فحص واختبار للتأكد من تطبيق النظام المشار إليه في الإجابة^(١)

المبحث الثاني

نبذة عن مصرف الرافدين فرع القاسم الإعمال التي يمارسها المصرف

أولاً : نشأته

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (٣٣) لعام ١٩٤١ كاول مؤسسة مصرفيّة عراقيّة تمارس إعمال الصرفة التجاريّة وبأشرة أعماله في ١٩٤١/٥/١٩ ببراس مال مدفوع قدرة (٢٥٠) ألف دينار كسلفه مدفوعة من وزارة المالية من أجل رأس المال البالغ نصف مليون دينار

لقد جاء تأسيس المصرف نتيجة الحاجة لوجود مصرف وطني يقوم بإعمال الصيرفة التجاريّة إلى جانب المصارف التجاريّة الأجنبيّة وكمناظر لها وإن يقوم بحفظ في حسابات الخزينة وإدارتها وعالجت المادة الأولى من نظام داخلي للمصرف والتعديلات اللاحقة له من خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٤١ واجبات المصرف وأختصاصاته وأهمها :

- ١- قبول الودائع النقدية في الحسابات الجارية وحساب التوفير وحساب الودائع الثابتة ودفع بدل الشيكات
- ٢- الحصول على الأموال عن طريق إصدار السندات وبطرق أخرى
- ٣- شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية والتسليف عليها
- ٤- قطع الأوراق التجاريّة والسندات الصناعيّة وإعادة قطعها

- ٥- الإقراض والتسليف ومنح التسهيلات المصرفية برهن الأموال المنقولة والمستدات والحوالات الحكومية وابدون ذلك
- ٦- فتح الاعتمادات وإصدار الكفالات المنفعة شخص ثالث بضمانة او بدونها
- ٧- إصدار القروض للهيئات العامة كالبلديات وغيرها من المؤسسات العامة المؤلفة بموجب قوانين خاصة و الاشتراك بمثل هذه القروض والقيام بخدمتها على أن لا يزيد مجموع ما يشترك المصرف على ٥٥٪ من رأس المال المصرف واحتياطه
- ٨- القيام بإعمال خزينة الدولة وصيانتها وإصدار والقيام بخدمة تلك القروض حسب القوانين الأنظمة التي تصدر
- ٩- القيام بسائر الإعمال الصيرافية التي تجوزها أنظمة المصارف التجارية

وإن المهام التي انيطت بالمصرف عند تأسيس تتأسية تتلخص بوظفتين رئيسيتين هما :

١- القيام العملات الصيرفة التجارية .

ب- إدارة أموال الخزينة وصيانتها وإصدار القروض الحكومية وقروض الهيئات العامة كالبلديات وغيرها من المؤسسات المملوكة من قبل الدولة .

ويلاحظ بأن المصرف عند التأسيس بعض اختصاصات الصرافة المركزية وذلك بسبب عدم وجود مصرف مركزي في ذلك الوقت وتتجدد الإشارة أن حسابات الحكومية بقيت لده مصرف الرافدين تم تأسيس مصرف الرافدين فرع القاسم عام ١٩٨١ تم نقل نقد في النظام الجديد لمصرف الرافدين رقم ٥٥(٩) ١٩٨١ انجاز الأمور الخاصة بالصرافة المركزية كالقيام بإعمال الخزينة الدولة وإصدار قروضها كما صدقت الفقرة الخاصة بقيام المصرف الحصول على الأموال سندات لقروض وبصرف أخرى

ثانياً - الإعمال التي يمارسه

يمارس المصارف إعمال الصيرفة التجارية المعتمد الحساب أو الحساب الغير . فهو الخدمات المصرفية على اختلافها قطاعات مختلف (الاشتراكي المختلط والخاص) وفقاً للإحكام القوانين الأنظمة وبما يؤدي إلى لمساهمة في دعم عملية تنمية لقد بين النظام الداخلي الجديد ا لمصرف رقم (٢) لسنة ١٩٨٢ الإعمال المصرفية التي يمارسها وهي

١-قبول الودائع النقدية الواجهة الدفع عند الطلب في تاريخ استحقاق معين بإذن وابدون إذن أو بالحساب الجاري أو لتوفير أو غيره بقائد أو بدون فائدة بعائد ما أو بدون

٢-الإقراض والتسليف عن طريق منع التسهيلات الائتمانية النقدية لعملائه لاغراض النشاطات المختلفة

٣-استثمار الأموال في مختلف الاوجه كخصم وشراء الأوراق التجارية وسندات القرض والأوراق المالية التجارية

والصناعية على اختلافها وإعادة خصمها

٤-منح الائتمان التعهدى بإصدار خطابات الضمان وفتح وإصدار الاعتماد المستند بضمان او بدونه او بتأمينيات نقدية او بدونها وقبول او ضمان الأوراق التجارية

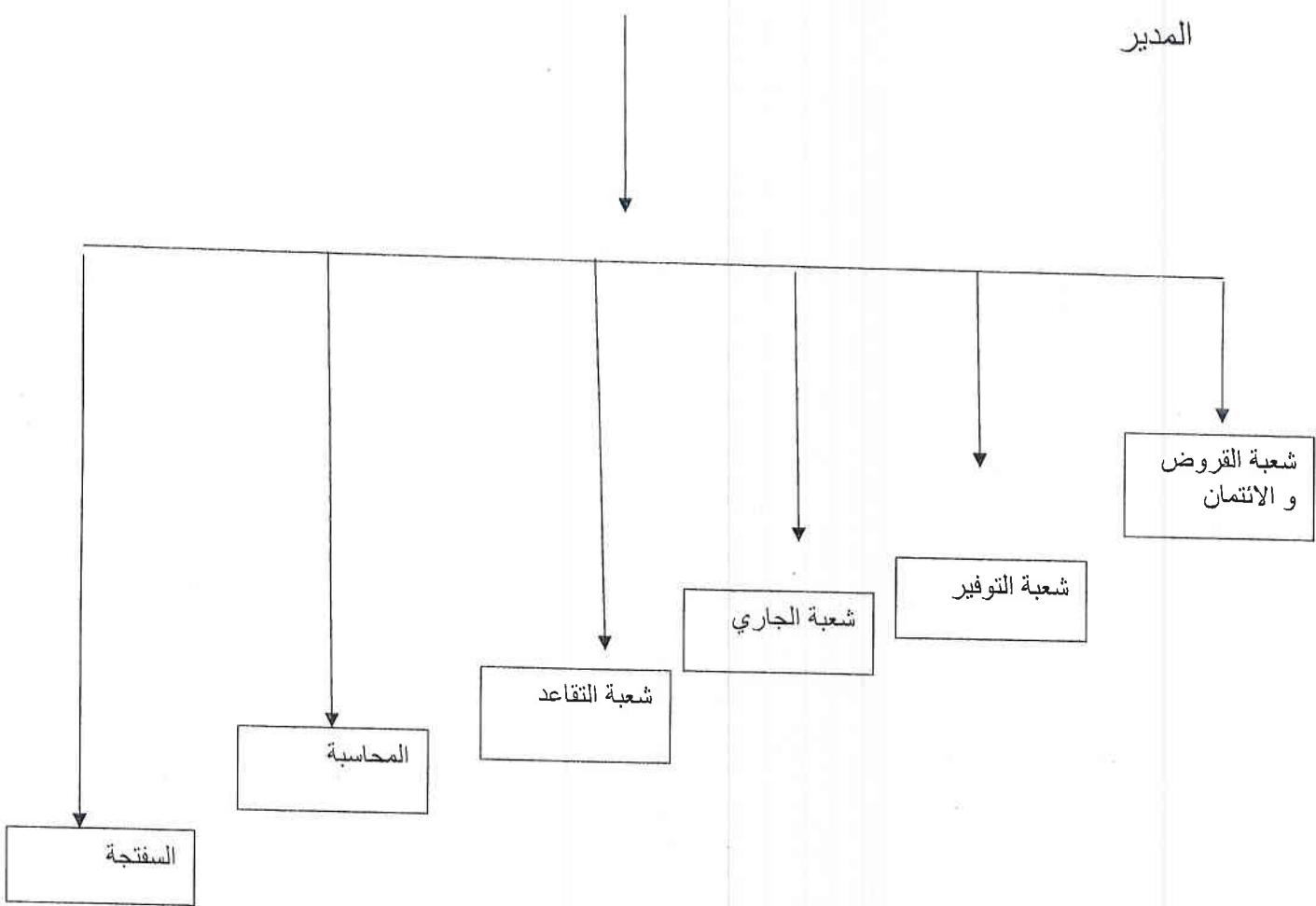
٥-التسليف على عمليات التصدير على المستندات الشحن وأوامر التسليم الأموال اختلاف أنواعها

٦-تحويل المبالغ داخل القطر واصدرا المستندات اللامر والشيكات واعتمادها

٧-تحصل بدل الأوراق ومستندات الشحن وسائر أنواع الأوراق والمستندات الأخرى الحساب أصحابها

- شراء وبيع حوالات الخزينة و سندت الحكومية العراقية كذلك شراء وبيع السندات وحوالات الخزينة والأوراق المالية ^(١).

الهيكل التنظيمي



^١ - مصرف القاسم .

شعبة القروض : و تشمل التسهيلات المصرفية و القروض التجارية و قروض الاسكان و غيرها .

شعبة التوفير : سحب و ايداع و كذلك الودائع الثابتة .

شعبة الصندوق : و يشمل المسلم و المقبوض .

شعبة الجاري : تشمل سحب و ايداع و صكوك معتمدة

شعبة التقاعد : رواتب المتقاعدين و السلف الخاصة بالمتقاعدين .

المحاسبة : تشمل كل سجلات المصرف اليومية السجلات العامة و السجلات الفرعية و الرواتب .. و السلف .

شعبة السفترة : تشمل كل الاعمال المصرفية و بقية الدورات و اموال البلديات و الوزارات و المحكمة كل هذه الشعب لها موظفين اختصاص وكل معاملة تتجز من قبل الموظف توقيع من قبل مسؤول خاص بتوجيه بمسؤول مباشر على الشعبة ... و من ثم مسؤول بدرجة تعتبر معاملة نافذة .

الفصل الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات //

١- بالنسبة لفرضية البحث الأولى والتي تتضمن عدم نظام الرقابة الداخلية في مصرف الرافدين أحد الأنظمة الفرعية لنظام المصرفي الكلي فان هذا يتوضح من خلال مدخلاته التي تمثل في الجانب التنظيمي الذي يتضمن الصلاحيات والمسؤوليات ووجود دليل للعمل وكذلك وجود مدققين والجانب المحاسبي الذي يتضمن العمليات المحاسبية لإنجاز العمليات المصرفية والضبط الداخلي والجاني الإداري والذي يشمل انتظام الدوام وإنجاز الأعمال الموكلة بالموظفين

٢- وفيما يتعلق بالإجراءات الرقابية في مصرف الرافدين ووقوعها في الخطأ بعدها تضم عملية منفصلة عن اتخاذ القرارات وللحاقة بها بموجب افتراضنا فهذا يحدث أحياناً بالمصارف وذلك لتأخر وصول التقارير إلى الإدارة العامة بسبب تخلف المصرف في استخدام التقنية الحديثة كالحاسبة الالكترونية حيث تتخذ أحياناً قرارات يتم إجراء دراسة شاملة مصحوبة بتقدير سليم تنتائج المواقف المتخذة

٣- فان اتخاذ القرارات لا يمكن إن يتم بشكل صحيح دون إن يعتمد متذكرين قرار لذلك بنسبة تقيم الإدارة من خلال تقارير المتابعة يتم تقييم أداء موظف بناء على ما انجز من المهام المكلفة بها وكل البيانات والمعلومات والتقارير التي يستند إليها اتخاذها لقرار لتقييم الأداء هي من انتاج النظام الرقابي

الداخلي إلا إن نظام الرقابة الداخلي في مصرف الرافدين بشكل مالي بسبب استخدام المصرف الوسائل الحديثة يحصله قادر عن تقديم هذه النتائج بشكل تدقيق بالوقت المطلوب .

٤- تقييم الأداء يتمان بصورة صحيحة بعيدة عن حالة عدم التأكيد عندما توفر المعلومات الإدارية بشكل متكامل التي يتكون نظام الرقابة الداخلية احد عناصره على المصرف الرافدين الایزال يقتصر هذا نظم التي عن طريقها يتم توفير كل المعلومات والبيانات التي تستند اليها الإدارة المصرف عندما تكتمل تتخذ قرار معين حيث أن المصرف يعتمد على معلوماته على السجلات التي يستخدم والتي لانعكس كل العمليات التي يقوم بها المصرف لأنها تشمل الأرقام فقط .

النوصيات

- ١- الاستخدام افعل الطاقات الموظفين في هذا المجال بما يحقق أداء أفضل
كلفة أقل .
- ٢- الحفاظ على أموال المصرف من جزء الحفاظ على سمعته لدى المرسلين في
الخارج عند قيام الموظفين كفوئين بأداء هذ
العمليات
- ٣- إعادة النظر في هيكلة السياسة العام للمصرف فيما يتعلق سعين المدراء الفروع
تأهيل علمي عالي يحمل خبرة واسعة إدارة الفرع بشكل جيد يحقق أهداف التطوير
العمل المصرف
- ٤- ضرورة قيام المصرف استخدام التقنية الحديثة في انجازه العمليات المصرفية
كاستخدام الحاسبة الالكترونية بعد الكادر المتخصص
- ٥- إعداد دليل حديث يضم أنواع العمليات المصرفية مع إيضاح الماهية كل عملية
تنفيذها
- ٦- تخصيص مدقق لكل شعبة من شبشب الفروع المصرف يكون مسؤولاً عن تدقيق
إعمال الشعبة ويكون ارتباطه بمدير الفرع مباشرة ويقدم تقارير باستمرار
- ٧- استقطاب العناصر الكفؤة في فروع المصرف العمل كمفتش وذلك من خلال
تحفيزهم بمنحهم مخصصات مقطوعة
- ٨- اختيار موظفين مؤهلين وقدرين علي تحليل التنبؤ الاستنتاج العمل في الشعب
منح التسهيلات الائتمانية كذلك وجوب تطبيق التعليمات المصرفية الخاصة بنقل
الموظف من شعبه تجاوز مدة عمله ثلاثة سنوات .

٩- ضرورة إعداد تقارير (سواء الدورية أم الاستثنائية) من قبل المدققين والتي تفيده في المتابعة والتدقيق تطبيق نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى حفظ ممتلكات الدولة واستثمار أموالها أحسن وجه .

المصادر

- ١- "الصحن" ، عبد الفتاح ، ١٩٧٩ ، /مبادئ أساس المراجعة علمًا وعملاً ، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية .
- ٢- "عبد النبي" ، محمد احمد ، ٢٠١٠ ، الرقابة المصرفية .
- ٣-الدكتور احمد، ٢٠٠٥ ، دور جامعة الإسكندرية .
- ٤- الفتاح الصحن ، سنة الطبع ٢٠٠٦ .
- ٥- يوجد المصدر على الموقع www.acconntiny ٢٠١٠
- ٦-- احمد صقر، سنة (١٩٨٥) ، الرقابة متابعة وتقيم التصحيح .
- ٧-عبد الرحمن ، ١٩٩٦ ، "مبادئ الرقابة الإدارية" ، دار ظهران .
- ٨- "عبد المنعم" ، محمود عبد المنعم ، عيسى محمد ، ١٩٩٧ ، المراجع الأموال العامة والعلمية ، دار النهضة العربية .
- ٩- "العوادي" ، محمد نصر ، محمد توفير محمد ، ١٩٨٥ ، أحوال المراجعة الدار الصفاء للطباعة ، .
- ١٠- "الشافعي" ، عباس ، ١٩٧٩ ، المراجعة الإدارية ودورها في التطبيق في نظام الإدارة والأهداف ، مكتبة القاهرة.